

المجلس مدد لنفسه : الرحمة تجوز على «الحي والميت»

هتاف دهام

لم يمنح البيض والبندورة التمديد للمجلس النيابي. لم يمنح رشقهما من قبل شبان الجراك المدني الذي لا يفقه من القانون شيئاً على حد قول النائب نقولا فتوش، من وصول النواب إلى ساحة النجمة للتصويت بـ«نعم» على التمديد لسعادتهم لغاية 20 حزيران 2017، والاستمرار بالتجول والتنقل بسياراتهم التي تحمل ألوان الزرقاء.

أبصر التمديد النور وفق اقتراح القانون الذي قدمه النائب فتوش والذي يرمي إلى التمديد للمجلس النيابي الحالي سنتين و7 أشهر، بموافقة قوائم كانت سبقتها مسرحية فلولكورية، بدأها رئيس حزب القوات سمير ججعج يوم السبت حين أعلن «إن لم يمدد المجلس لنفسه يسقط المجلس ولا تجري الانتخابات، أي فراغ شرعي مع فراغ بموقع رئاسة الجمهورية ونحن يسقط المجلس وتعتبر الحكومة غير شرعية عندها وعملياً تكون وصولاً إلى فراغ كامل في كل السلطات إن لم يمدد المجلس لنفسه»، عقبها طلب النائب جورج عدوان من رئيس المجلس النيابي نبيه بري خلال الجلسة التي بدأت عند الحادية عشرة، خمس دقائق للتشاور مع زملائه القوتيين والإصلا ب «الدكتور» ججعج، لإتخاذ الموقف. سرعان ما عادوا ليقول وزير الاتصالات بطرس حرب «أجا الصبي» معلنين التصويت للتمديد متضامنين مع زملائهم في تيار المستقبل الذي لا يمكن لحزب القوات أن يرفض له طلب، مكررين الزمائم نفسها «أن عدم السير بالتعميد يقودنا حتماً إلى الفراغ وإلى المزيد من تفكك المؤسسات الدستورية في خضم المرحلة الدقيقة التي تمر بها المنطقة». مع العلم أن «قوات مراب» أكدت في السابق أنها لن تقبل بإجراء الانتخابات النيابية قبل إجراء الانتخابات الرئاسية، انسجاماً مع قرار التيار الأزرق.

لم تمر بروياغندا القوات على أحد. جميع النواب كانوا على علم بأن «حزب القوات» سيرتاج عن موقفه ويؤيد التمديد، ويمنحه «الميثاقية»، وهو ما شدد عليه الرئيس نبيه بري قبل الجلسة للسير بالتعميد، وعليه فإن كل ما قام به «القوات» لم يكن إلا استعراضاً جرياً على العادة. النائب عدوان كان داخل القاعة العامة على أعصابه، وحاول أكثر من مرة الإشارة إلى زملائه النواب باختصار المداخلات عند مناقشة اقتراحات القوانين التي صادق عليها أيضاً إلى جانب التمديد، فهو كان ينتظر الفرج من فتوش. لم يكتف بذلك فهو طلب من النائب الزحلاوي الذي كان يفند اقتراحه والأسباب التي دفعته لتقديمه، عدم الإطالة في مطالعته الدستورية.

إذا مدد المجلس النيابي لنفسه سنتين وسبعة أشهر بموافقة وبمشاركة نواب «المستقبل»، «الوفاء للمقاومة»، الحزب السوري القومي الاجتماعي، التحرير والتنمية»، «النقاء الديمقراطي»، «المردة»، «القوات»، «البعث»، و«المسيحيين

المستقلين». وفيما غاب نواب التيار الوطني الحر وحزب الكتائب عن الجلسة، حضر النائبان عن حزب الطاشناق هاغوب بقرادونيان وأرتور نضاريان، الا انهما اعترضا على التمديد.

الطاشناق يسلف

8 آذار والوطني الحر سلف الطاشناق فريق 8 آذار حضوره، وفي الوقت عينه سلف رئيس كتل التغيير والإصلاح العماد ميشال عون عدم تصويته على التمديد. في حين تمايز رئيس تيار المرده سليمان فرنجية مرة جديدة عن جنرال الرابية، «فاك» «أن موقف كتلة منسجم مع رأيها في التمديد السابق ونحن صوتنا باسم كتل لبنان الحر الموحد، لأن الظروف لا تحتمل إجراء انتخابات». بغض النظر عن أن فرنجية الذي طلب الكلام في القاعة العامة لتعديل موعد الانتخابات أخطأ في تعاد أشهر التمديد، معتقداً أن موعد الانتخابات النيابية وفق اقتراح فتوش يأتي في تشرين الثاني، فما كان من الرئيس بري أن صحح له ان موعد الانتخابات في حزيران.

مرة جديدة ينتصر المشروع «التمديدي» على الديمقراطية على رغم اعتبار فتوش «أن المجلس عندما يرى أن الظروف باتت طبيعية يمكنه أن يجتمع ويعمل هذه الولاية»، مشيراً إلى «ما حصل عام 1994 عندما جاءت حكومة الرئيس الراحل رفيق الحريري وقصر الرئيس بري المهلة، وهنا فاطمه رئيس المجلس بأن كان هناك تقصير ولاية قبل 1994». وكان فتوش أشدك جميع النواب في زلة لسان وقع فيها أثناء حديثه عن تلك الحقيقة، وبذل ما يشير إلى الرئيس الراحل رفيق الحريري قال: «الرئيس الراحل نبيه بري»، ليتدارى ويعتذر من بري الذي رد على فتوش مبشماً «الرحمة تجوز على الحي والميت» وعليه مدد اقتراح فتوش لـ 127 نائباً بذريعة الأوضاع الأمنية وفق تقديرات وزير الداخلية نهاد المشنوق الذي لم يسمع له حسن في الجلسة، من بين هؤلاء النواب النائب خالد الصاهر الذي لفت انتباهه عن زملائه في كتلة «المستقبل»، ما حمل الصحفيين إلى سؤاله عن نيته الإنشاق عن «الكتلة الزرقاء»، خاصة أن زملاءه لم يتحدثوا إليه طيلة الوقت في ساحة النجمة، فكانت إجابة «شوارعية» وقال: «اللي بدو يحكي معي يحكي واللي ما بدو لإجري!»

الانتخابات بزوال

الظروف الاستثنائية وسُجل في محضر الجلسة وفقاً لطرح رئيس المجلس النيابي «أنه عند انتخاب رئيس الجمهورية يعمل على إنجاز قانون انتخابات جديد، وبعد إقرار قانون الانتخابات الجديد وإذا زالت الظروف الاستثنائية، يصار إلى تقصير الولاية وإجراء الانتخابات النيابية لمجلس جديد».

والسؤال متى يجين موعد الانتخابات



بري مترشساً للجلسة

رئيس المجلس اللحنة المكلفة دراسة قانون الانتخابات التي ليست بسياحية كما قال الرئيس بري، بل تتألف من النواب: روبير غانم، علي فياض، سامي الجميل،



(تور)

لكن متى يدعو بري إلى هذه الجلسة العامة؟ هذا ينتظر الاتصالات والمشاورات بين الكتل السياسية حول قانون الانتخاب الذي تنتظر إليه الكتل من زاوية الإبقاء على هيمنتها في بعض المناطق. في موازاة كل ذلك، فإن ربط الانتخابات

على بزّي، هاغوب بقرادونيان، لأن عون، مروان حمادة، جورج عدوان، أحمد فتفت، سيرج طورسركسيان، أكرم شهيب، ليست الا دعوة لرفع العتب، إذ لا يبدو أن هناك أية امكانية للتفاهم خلال مهلة الشهر التي حددها بري كما قال أحد أعضائها

يشاع، إلا ان الانتخابات الرئاسية بحسب النواب عالققة، ومرشحة أن تستمر إلى أن تفرج القليبي وتندخل السعودية لدى فريقيها في لبنان أو الجمهورية الإسلامية لدى حلفائها لتسهيل الأمر». أما الاتفاق على قانون انتخابي جديد غير وارد. دعوة

محادات جانبية بين حردان وفرنجية وفضل الله

بزوال الظروف الاستثنائية، يعني انتظار ما ستؤول إليه الأزمنة السورية، لا سيما أن الظروف الأمنية في لبنان مرهونة بالتأثيرات السلبية لتلك الأزمنة، واستمرار المجموعات الإرهابية والتكفيرية في أعمالها العدوانية في بعض المناطق اللبنانية.

ما قبل التمديد ليس كما بعده

في غضون ذلك، أكد النائب مروان حمادة الذي يعد من صفور 14 آذار في ردةشة مع أحد زملائه «أن مرحلة ما بعد التمديد ليس كما قبلها، وأنه يجب دراسة كيفية التعامل لتجنب لبنان المزيد من الإهتزاز الأمني، أخذاً في الاعتبار كلام الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله الذي قرأه بإيجابية.

وإذا كان ما بعد التمديد ليس كما قبله، فهل سيتم تفعيل دور المجلس النيابي الذي تعطل في فترة التمديد الأولى بفعل السياسة التعطيلية التي انتهجها فريق 14 آذار؟ وهل سيتم فتح قنوات الحوار بين القوى السياسية التي أبدت رغبة بالحوار على قاعدة التمسك بخياراتها؟ وهل سيتم توفير غطاء سياسي للجيش في حربه ضد الإرهاب؟

سنونو واحد لا يصنع ربيعاً

لا شيء يبشر بالخير. الرئيس فؤاد السنورة رد على إعلان السيد حسن نصر الله استعداد حزب الله للحوار مع تيار المستقبل بالقول: «سنونو واحد لا يصنع ربيعاً»، فربس كتلة المستقبل يرى أن الحوار الذي أبدى حزب الله استعداده له يجب أن يكون مقروناً بضرورة التحلي عن ترشيح العماد ميشال عون لرئاسة الجمهورية لا تتسكك بترشيحه. لم يمر كلام السنورة مرور الكرام، فرد أحد نواب كتلة الوفاء للمقاومة عليه عبر «البناء» بالقول: «السنورة لا يصنع ربيعاً».

وفيما كان السنورة شدد على «أن مفهوم الرئيس القوي الذي تشدد عليه هو الرئيس الذي لديه القدرة على اتخاذ القرارات ولديه الرؤيا والصفات القيادية، كما أنه قادر على احترام الدستور وجمع اللبنانيين»، رفض التعليق لـ«البناء» إن كان تيار المستقبل يمكن أن يوافق على فرنجية كمرشح توافقي».

السنورة والمالية العامة

وكانت اعتراضات السنورة على كل ما له علاقة بالمالية العامة لافتة. وأكدت مصادر نيابية لـ«البناء» أن السنورة يريد ترك رغبة المجلس تحت معضلة التوافق مع تيار المستقبل، ويفرض على رئيسه وزير المال التفاهم معه بأي حاجة مالية مستجدة كإصدار سندات اليورو بوند، واستكمال نفقات 2015 في تكرار لسيناريو 2014.

وفيما بقيت بعض مقاعد نواب التيار الوطني الحر خالية من أصحابها جلس كل من النائب ميشال المر وجمال الجراح في مقعدى الصف الأول المخصصين للناخبين آلان عون وسيمون ابي رما متجنبين من دون أن ينتهجا الجلوس على كرسي «الجنرال». كما شهدت الجلسة توزيع bombon من النائب سترديا ججعج على زملائه القوتيين، والنائب علي فياض على وزير الاتصالات وعضو هيئة مكتب المجلس النائب أنطون زهرا إلى الطلب بتحويل الجلسة المنعقدة إلى جلسة انتخابات رئاسية، فرد الرئيس بري «؟

يعمنون في هدر القيمة الوطنية العليا لميثاقهم الوطني الذي كلفهم أغلى التضحيات، وفي التمادي الفاضح، والكلف للوطن في تمزيق الدستور، وفي الاستيلاء على حقوقهم، وفي السطو على مالههم العام، وفي استسهال تكرار تزييف إرادتهم».

ججعج وخطايا عون

واعتبر رئيس حزب القوات اللبنانية سمير ججعج في مؤتمر صحافي عقده في معراب بعد التمديد «أن الخطيئة الأولى التي ارتكبتها كتلت التغيير والإصلاح هي تعطيل الانتخابات الرئاسية لـ5 أشهر ما أضفى تعقيدا على تعقيد، أما الخطيئة الثانية فكانت من خلال عدم اتخاذ الخطوات القانونية والعملية لإجراء الانتخابات النيابية»، مؤكداً أنه «بين التمديد والانتخابات نحن مع الانتخابات لكن بين التمديد وإسقاط الدولة إلى المجهول نحن مع التمديد». وأضاف: «إن كل المسجلين في الكويت وأستراليا لم يتبلغوا بأي شيء بالنسبة إلى الانتخابات النيابية وبيان وزارة الخارجية غير صحيح»، مشيراً إلى «أن هيئة الإشراف على الانتخابات لا يمكن أن تحصل الانتخابات من دونها، وكل الفقراء في الحكومة عينوا ممثلين عنهم في هذه الهيئة باستثناء وزراء التغيير والإصلاح». وعلق وزير الداخلية السابق زياد بارود على التمديد لمجلس النواب، فقال في تغريدة على موقع تويتر: «في يوم التمديد المخزي إن الباطل ولو أقر لا يكسر الحق ولو حجب».

السيد: اهتراء المؤسسات

ورأى المدير العام السابق للأمن العام اللواء جميل السيد في رفض التمديد، وقلعوا الطريق النيابي لن يقدد الدولة من الفراغ والاهتراء، لا بل أن الأيام المقبلة ستثبت أن الدولة اللبنانية بمؤسساتها السياسية والأمنية والإدارية ستكون أول ضحايا هذا التمديد في ظل الانقسام السياسي الحاد في البلد، وفي ظل حكومة مشلولة بين فريقين».

وأكدت جبهة العمل الإسلامي في لبنان، في بيان، «أنها مع إجراء الانتخابات النيابية الزهية العادلة بدلاً عن التمديد للمجلس الحالي، ولكن إذا لم يكن ممكناً إجراء الانتخابات في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد، ولكي لا نصل إلى الفراغ وبالتالي إلى التعطيل الثاني للمؤسسات الدستورية بعد التعطيل الأول وعدم انتخاب رئيس للجمهورية اللبنانية، ليس هناك خيار سوى التمديد للمجلس النيابي على مفضل لأن الأخر الدواء».

وقالت رئيسة حزب «الديمقراطيون الأحرار» ترايسي شمعون في بيان: «مرّة جديدة يطعن

للمواطنين وعبر الانتخاب الحر لممثلي الشعب. فالنواب الذين لم يتفقوا أو يتوافقوا على انتخاب رئيس للجمهورية هم أنفسهم اتفقوا اليوم على هذا التمديد المخالف للدستور». ودعا صباغ إلى رفع «الصوت عالياً في حراك شعبي متواصل، لا للتمديد الذي يطيل في عمر هذه الطبقة السياسية الفاسدة. نعم لدولة عصريّة تتحقق فيها العدالة والمساواة والتقدم الاجتماعي وتؤمن حرية وسيادة لبنان».

الحراك المدني يتحرك ضد التمديد



خيم الحراك المدني في وسط بيروت

نصب شبان «الحراك المدني للمحاسبة» خيمة في وسط بيروت رفضاً للتمديد، وقلعوا الطريق المؤدية إلى مجلس النواب وأغلقوا الطريق عند الشارع المؤدي إلى باب دريس. وأقفلوا 3 مداخل باتجاه مجلس النواب، لناحية رياض الصلح، الجهة البحرية، برج المير. ما دفع بعض النواب إلى سلوك الطريق سيرا على الأقدام للوصول إلى المجلس النيابي.

وواصل المعصومون ترداد الشعارات الراضة للتمديد «نحن الشعب الرقم الصعب يا تجار الطائفية، أنتو سرفقتوا الجمهورية، ببر يا حرامية»، لافتين إلى أن التمديد هو نكسة في الديمقراطية، متعرضين لأحد النواب برشقه بالبليص والبندورة.

وكان عراك قد حصل بينهم وبين القوى الأمنية بسبب منع أحد النواب من الدخول إلى المجلس النيابي. ومنعت القوى الأمنية المتظاهرين من التقدم باتجاه المجلس، وتعرض أحد المتظاهرين ويدي مروان معلوف للضرب وأصيب بانفخ. كما أبلغتهم أن الترخيص المعطى لهم يسمح لهم بالتظاهر أمام جريدة النهار فقط.

وأوقفت إحدى الأمنية في ساحة النجمة طارق الملاح وهو أحد المتظاهرين من الحراك المدني. وشارك سفير المنظمة العالمية لحقوق الإنسان خليل أحمد شاد في الاعتصام وأكد «أن التظاهر هو حق كرسه الدستور وشرعية حقوق الإنسان، والنواب اليوم يعدون لأنفسهم، ولا أحد من الشعب يعطيهم الشرعية».